

حذف اسم كان وهو فاعل مجازا وفاعل في سبيل البصر وان لم يتصور له التمس
في التأويل ان كان القوم انتم كان وجوزي القامة بمعنى ان كما في العبي
وقطري بفتح القاف والطارجل فارحي **قوله** مغلل ان التقدير وان
كان هو كونه فاعل من مستر عايد على معلوم من المقام لا محذور
قوله وجوزي تاخير اي عند الترتيب دون الكون والتمس والتمس
بجيزون فاعلية زيد في زيد قام كما سلكه الكسر **قوله** كان نحو
وان احداهما ان على الاحتمال من اجله ان يكون الالفلة وهو
الكوفية كونهما التمس فاجازوا كون احد مبتدأ الخبر اعتراف الفعل
لعدم وقوع الافتراء وقع بعد الشرط ونقطة بالجار والجار
لعدم **قوله** مما ساء من ان الاصل في الاستفهام ان يكون مما
يتمد ولا يقيد الذكرة اصل الفعل فاعل في حقه الاستفهام على
الجملة الفعلية والتمس في حقه الفاعلية في الالية الاستفهام على
مرجع الفعلية منها وهو الاستفهام ما رجع الاستفهام في
عطف ام نحو التمس لانه لا يقتضيه اسم المفعول عليه للتأني
المقاطعان وتساوقا ودفع الرواين فان مرجع الفعلية آتية
لان امر مفعول كاعرفه خلاف مرجع الاسم فانما مفعول متبوية
لقلية فلا تقارن لانه لا يكون الاسم مستقرا وسيا **قوله** ويجعل
مقل فاعل اي بعد كل فعل فاعل في التمس للعدم كما في علمت
نفس ويستثنى الفعل المكفوف بما كلفا وكسرها وظانها كما قال امر
وعند ان ما مصدرية هي وما بعد ها في قول مصدر فاعل
تم رايتوهي المقي على بعبارة وكسرها ان الفعل المكفوف بما لا يسم
الاجلة فعلية مرجع فعلها وانما الالف فلا يقيد الالف من الذكرة
في قول التمس قد فاعل التمس وقد فاعل الالف على طرف

الصور

قال الشاطبي وهو غير صحيح في قول الامام
بما في الاطلاق فانما على قول الشاطبي
الاصح من عايد وهو غير مستعمل الا في
الاصطلاح في قول الشاطبي

قوله الاستخدام اي انه ذكر المفاعل او بالمعنى الاصطلاح
كجمع الضمير في قوله ظهر عليه صراحة الدال على المحلوم
عليه الفعل والدال المذكور احاطه اتم ظاهرا وضمين فان كان الدال

المصدود ويوم ضرورة وقيل هو من فاعل فعله القوم اسما ظاهرا فهو الفاعل
وليس في بعض الافعال كذا كما في انا كما في اللاحق وان كان
الظاهرة على الصحيح قاله ابن هشام **قوله** اي وبسبب واذا خص
الفعل بالذكر لانه لا يملح في احتمال ان المراد الفعل للفعلية وبعد
معهم فعل الالف فلا اقتضاه من كلامه **قوله** فاعل مبتدأ او المستوع
الابتداء بالذكرة لانه لا يملح في احتمال ان المراد الفعل للفعلية وبعد
كما في قوله عن التمس ان يكون ما استفاد له الطرف الثاني
يستدبره وهو هنا كذا لان المراد كما استفادناه وبعد كل فعل
وكل فعل صالح لان يستدبره فهو محقق بالمعنى المذكورة وان كان
عاما فلا تقتل **قوله** فان ظهر في الفاعل في المتن لشيء دلالة
والمراد بالفاعل في المتن المحكوم عليه بالفعل فهو ذلك الفاعل
في الاصطلاح فلا اتحاد بين الشرط والجار في كذا قال المراد
ان مرجع الضمير الفاعل هو بعد فعل فاعل والمراد في الخطاب
اذ هو المتكلم عليه هنا ولا انه العارض الثاني عن الفعل المراد
ان يكون الاستخدام في التقسيم الذي ظاهره ضمير ما بعد امر منع
حذف الفاعل فلا اتم على قوله ولا لا يقتضيه مستقرا لانه لا يلزم
من عدم ظهوره استتاره لانه محذور فاعله فانه لخص
ما امر عليه من اول حده من **قوله** لما لم يزل عمله لغيره اي يجب ان
يكون الفاعل في الواجب الكسوف من تقدم الفاعل اي فلا
يضر عنده عدم تعيين المتدبر الفاعل في نحو زيد قام ونظير
تمرة الخلافة في التمس والجمع نحو الزيدان قام والزيدان قام
جاز عند الكوفيين متمتع عند العربيين وفي كلام اللطائف ما
يفيد ان من المانقين للتقدم من شخص متع بالاختيار حيث

Copyright